طالبت جون هاي بـ«مراقبة أقوالها».. ومركزية الحزب الحاكم تجتمع

كوريا الشمالية تواصل قرع طبول الحرب .. وتقطع خطها العسكري مع «الجنوبية»

عواصم - وكالات : - طالبت كوريا الشمالية امس رئيسة كوريا الجنوبية الجديدة بمراقبة اقوالها في الوقت الذي تصاعد فيه التوتر بين الجارتين.

وهددت كوريا الشمالية في الأيام الاخيرة بحرب نووية على الولايات المتحدة وأجرت تدريبات على توجيه ضربات لكوريا الجنوبية بطائرات بدون طيار مما دفع واشنطن التي تجري تدريبات عسكرية مع سول إلى القول بانها مستعدة لأي طوارئ. وشهدت رئيسة كوريا الجنوبية پاك جون هاي وهي أول امرأة تتولى رئاسة البلاد إحياء الذكرى السنوية الثالثة لإغراق سفينة حربية كورية جنوبية مما اسفر عن مقتل 46 بحارا. وطالبت پاك كوريا الشمالية بالتخلي عن طموحاتها النووية لإنقاذ شعبها الذي يتضور جوعا.

وتلقى كوريا الجنوبية مدعومة بلجنة دولية بالاثمة على جارتها الشمالية في إغراق السفينة الحربية لكن بيونغ يانغ تنفي اي ضلوع من جانبها.

و دعت كون هيه كوريا الشمالية إلى التخلي عن برنامجها للأسلحة النووية والتحول إلى «مسار التغيير».

وتأتي هذه التطورات بعد يوم واحد من إعلان كوريا الشمالية عن رفع حالة التأهب، وتوجيه صواريخها نحو قواعد بالأراضي الأمريكية وجزيرتي هاواي وغوام في المحيط الهادي.

زعيم كوريا الشمالية خلال زيارة سابقة للمخطوط الأمامية

وقد اعلنت وزارة الدفاع الامريكية «بنتاغون» انها تتعامل «بكثير من الجدية» مع التهديدات الكورية الشمالية، في حين دعت الصين كل الأطراف إلى ضبط النفس.

ونقلت وكالة الأنباء الكورية الشمالية عن متحدث باسم لجنة إعادة التوحيد السلمي لكوريا قوله «من الأفضل أن تراقب رئيسة كوريا الجنوبية أقوالها.»

وتصاعدت حدة التوتر بين الكوريتين بشدة منذ اجرى الشمال تجربته النووية الثالثة في فبراير شباط قبل بضعة ايام من تولي پاك مهام الرئاسة في خطوة ادت إلى فرض عقوبات جديدة على بيونجيانج.

ودأبت كوريا الشمالية على الهجوم على رئيس كوريا الجنوبية السابق لي ميونج باك الذي قطع المساعدات عنها خلال السنوات الخمس التي قضاها في السلطة.

وكانت الرئيسة الجديدة پاك «61 عاما» قد وضعت بناء علاقة جديدة مع بيونغيانغ في محور حملتها الانتخابية عام 2012 لكنها كانت تقول دائما إن اي تحسن في العلاقات يتوقف على تخلي الشمال عن الأسلحة النووية.

ولا تزال الكوريتان في حالة حرب من الناحية الفنية بعد الحرب الأهلية التي دارت بينهما من 1950 إلى 1953 وانتهت بهدنة لا بمعاهدة سلام رسمية.

الى ذلك اعلنت كوريا الشمالية انها قطعت خطها العسكري المباشر مع كوريا الجنوبية، بعد تهديدها بشن ما وصفته بحرب وقائية على الولايات المتحدة وجارتها الجنوبية، كما دعت لاجتماع عاجل لقادتها لبحث قضايا مهمة لم تحددها.

ونقلت وكالة الأنباء الكورية الشمالية عن مسؤول عسكري كبير قوله إنه «اعتبارا من الآن، ستقطع الاتصالات العسكرية بين الشمال والجنوب». وذكر هذا المسؤول العسكري لنظيره الكوري الجنوبي قبل قطع الخط «نظرا للوضع الحالي حيث يمكن أن تندلع حرب في أي لحظة، لا حاجة لإبقاء الاتصالات العسكرية بين الشمال والجنوب» وفقا للوكالة.

وسبق ذلك تحذير بيونغ يانغ من انها ستشن حربا نووية وقائية ضد الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، بعد يوم من إعلانها أنها مستعدة لمهاجمة أهداف أميركية بالولايات المتحدة وجزر غوام وهاواي بالمحيط الهادي، في تصعيد هو الأعنف للأزمة منذ إجراء كوريا الشمالية تجربة نووية الشهر الماضي وبدء مناورات عسكرية مشتركة أميركية وكورية جنوبية بداية الشهر الجاري.

من جهة أخرى قرر المكتب السياسي لحزب العمال في كوريا الشمالية عقد جلسة عامة للجنة المركزية للحزب في نهاية الشهر الجاري لبحث مسائل مهمة، من دون توضيح طبيعة المواضيع التي ستطرح للبحث. وسيشكل هذا الاجتماع وفقا لخبراء كوريين جنوبيين «منعطفا محوريا» في تحقيق العقيدة الكورية الشمالية التي تقوم بصورة خاصة على تحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي.

وبحسب الخبراء فان القرارات التي ستصدر عن هذا الاجتماع قد تطرح على البرلمان الذي ينعقد الاثنين المقبل للمصادقة عليها.

القضاء يرفض ترحيله إلى الأردن

لندن: ابو قتادة ينتصر على بريطانيا... مرة أخرى

لندن «وكالات» - خسرت الحكومة البريطانية امس احدث جولة في معركتها القانونية الطويلة لإبعاد رجل الدين المسلم ابو قتادة الذي تطلب الأردن تسلمه بعد إدانته في اتهامات بالارهاب عام 1999.

وحاولت حكومات بريطانية متعاقبة على مدى سنوات التخلص من ابي قتادة الذي دخل السجن على فترات متقطعة منذ اعتقاله للمرة الأولى عام 2001.

واجهض محامو ابو قتادة هذه المحاولات بزعمهم انه قد لا يحظى بإعادة محاكمة عادلة في الأردن بسبب استخدام ادلة ضده انتزعت تحت التعذيب.

وكان ابو قتادة قد كسب استئنافا قدمه في آخر لحظة ضد ابعاده في نوفمبر واعيد اعتقاله في وقت سابق هذا الشهر وأودع السجن مجددا لانتهاكه شروط الافراج عنه بكفالة لاستخدامه هواتف محمولة وأجهزة اتصالات اخرى في منزله.

ودفع الفريق القانوني لوزيرة الداخلية البريطانية تيريزا ماي في المحكمة بان «ابي قتادة، شخص «خطير حقا» تمكن من الافلات من الابعاد بفعل ثغرات في القانون.

ابو قتادة

لكن في محكمة الاستئناف رفضت الهيئة القضائية المؤلفة من ثلاثة قضاة بالاجماع امس طعن الحكومة ضد قرار اللجنة المختصة بالهجرة الذي صدر في نوفمبر بالسماح له بالبقاء في بريطانيا.

وقال القضاة في حكمهم «تقر المحكمة بان «ابي قتادة» يعتبر شخصا خطيرا للغاية لكنها تؤكد أن هذا الاعتبار غير ذي صلة بموجب القانون».

وقالت وزارة الداخلية إنها ستواصل معركتها القانونية لابعاد ابي قتادة.

وقالت في بيان «هذا ليس نهاية المطاف والحكومة ما زالت مصممة على ابعاد ابي قتادة... سوف ندرس الحكم بعناية ونعتزم السعي للطعن عليه. في الوقت نفسه سنواصل العمل مع الأردنيين لبحث القضايا القانونية المعلقة التي تحول دون الابعاد».

وبعد صدور هذا الحكم، تمتلك وكالة الأمن القومي البريطانية حتى 17 ابريل لاستئناف هذا القرار.

ماليزيا: عبدالرزاق يحذر مواطنيه من أزمة اقتصادية ... إذا خسر الانتخابات

بوتراجايا - «وكالات»: - حذر رئيس الوزراء الماليزي نجيب عبد الرزاق من أن الاصلاحات الناشئة لا يمكن أن تتحقق «بين عشية وضحاها» وأن ثالث أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا معرض لخطر التراجع إذا لم يحقق هو فوزا بأغلبية كبيرة في الانتخابات التي يجب أن يدعو خلال اسابيع إلى إجرائها.

وقال نجيب إن تراجع الأغلبية البرلمانية قد يضعف مساعيه لكبح العجز في ميزانية ماليزيا وزيادة الاستثمارات وربما يفقده منصبه ايضا. وصرح نجيب «59 عاما» الذي يشغل ايضا منصب وزير المالية لرويترز «من الضروري ان تكون هناك حكومة قوية لنا للاسراع بعملية التحول في البلاد». ويجب أن يدعو رئيس الوزراء إلى الانتخابات بنهاية ابريل. وقال نجيب «وجود حكومة ضعيفة يعني عدم استقرار وغموض ودولة لا يمكنها تحمل سيناريو من هذا النحو للسنوات الخمس المقبلة مع الأخذ في الاعتبار الوضع الاقتصادي الخارجي الذي سيصبح ضعيفا أو غامضا».

واقناع الماليزيين بأن حكومته التي يصفها بأنها «حكومة ستجري تغييرات امر مهم لفرص الائتلاف الحاكم.

وتواجه الجبهة الوطنية الحاكمة ائتلافا معارضا واثقا يقوده نائب رئيس الوزراء السابق انور إبراهيم الذي يقول إن اصلاحات نجيب تعثرت والذي يرغب في أن يحدث تغيير بعد 56 عاما من حكم ائتلاف تقوده المنظمة الوطنية المتحدة للملايو.

نيجيريا: اختطاف رجل أعمال أوروبي في لاجوس

لاجوس «وكالات» - قالت الشرطة النيجيرية إن رجل اعمال بريطانيا خطف من حي راق في لاجوس وهي حالة نادرة لأخذ مغترب كرهينة في المدينة التجارية الرئيسية في نيجيريا.

وانتشرت جرائم خطف مغتربين على يد عصابات مسلحة تسعى للحصول على فدية على مدار الأعوام في جنوب شرق نيجيريا المنتج للنفط إلا أن المخطوفين في لاجوس عادة ما كانوا من المحليين.

وقال قرانك مبا المتحدث باسم الشرطة امس الاول إن تقارير تشير إلى أن الرجل خطف حوالى الساعة 11 مساء يوم السبت بينما كان في طريقه إلى منزله من حانة في حي فيكتوريا ايلاند السكني والتجاري الراقي.

واضاف «اعتقد انهم تعقبوه إلى منزله وخطفوه... نبذل قصارى جهدنا لحل هذه الجريمة».

وأكد متحدث باسم السفارة البريطانية خطف عامل مغترب إلا انه رفض ذكر جنسيته او اي تفاصيل أخرى.

وذكر مصدر امني طلب عدم نشر اسمه ان المخطوف عامل نفطي.

الاشتباكات تتجدد ... والسلطات توسع دائرة حظر التجول

بورما: العنف البوذي يلاحق مسلمي الروهينغيا

بورما - «وكالات»: وقعت اعمال عنف جديدة بين البوذيين والمسلمين في بورما حيث دمرت عدة مساجد وسط البلاد، بينما فرض حظر للتجوال في بلدات جديدة في المنطقة.

واتسعت اعمال العنف الدينية التي اوقعت 40 قتيلا الاسبوع الماضي في ميكتيلا لتقترب من العاصمة السابقة رانغون.

وقال مسؤول في الشرطة «تم تدمير مسجد وعدد من المنازل في ناتالين» بمنطقة باغو.

وقال أحد السكان إن «حوالى 200 قروي اتوا إلى المدينة ودمرت الحشود المسجد وعدة منازل» مشيرا إلى عدم وقوع ضحايا.

وسجلت عدة حوادث من هذا النوع ادت الى تدمير عدد من المساجد في بلدات أخرى من المنطقة الواقعة على مسافة حوالى 150 كيلومترا من رانغون.

وذكرت صحيفة نيو لايت اوف ميانمار انه «منعا لوقوع النزاعات واعمال الشغب» فرضت السلطات المحلية حظرا للتجوال من الغروب الى الفجر في جيوبينغوك واوكفو وميتلا.

وتم توقيف عشرات الاشخاص للاشتباه في مشاركتهم في اعمال الشغب.

واعتبر الممثل الخاص للامم المتحدة في بورما فيجاي نامبيار اثر زيارة للبلاد ان المنازل والمباني الدينية الخاصة بالمسلمين في ميكتيلا استهدفت بشكل «وحشي».

وقال ان «معظم الذين تحدثت اليهم اوحوا بان الهجمات ارتكبها اشخاص لا يعرفونهم حقا وقد يكونون قد قدموا من مناطق اخرى» مندداً بـ«دعاية تحريضية» من الجانبين.

مسلمو بورما تحت الاضطهاد البوذيين

وقال القائد العام للقوات المسلحة البورمية ان الجيش سيواجه اعمال العنف الطائفية التي تشهدها البلاد.

وقال الجنرال مين اونغ «ان استقلالنا امر جاء بمشاركة جميع المواطنين ومنهم كل الاقليات والعرقيات ولذلك فاننا سنقوم بحماية الجميع، والجيش يرفض العنف الدائر حاليا، ولا يرغب في حدوث اعمال مشابهة بعد ذلك على الاطلاق».

وجاء ذلك خلال الاحتفال بيوم القوات المسلحة في بورما، وحضرت زعيمة المعارضة اونغ سان سوتشي العرض العسكري للمرة الأولى منذ ان اخلي سبيلها من تحديد الاقامة في منزلها.

وتعم اجواء من الامل في بورما منذ بدء الاصلاحات السياسية قبل عامين ورحيل المجلس العسكري الذي قاد البلاد على مدى خمسين عاما، لكن هذا التوتر الديني يشكل تحديا كبيرا في وجه النظام الجديد.

وادت مواجهات بين البوذيين من الغالبية الراخين والمسلمين من الاقلية الروهينغيا في 2012 الى سقوط اكثر من 180 قتيلا ونزوح 110 آلاف شخص في غرب البلاد.

وتطور شجار بسيط الاسبوع الماضي بين بائع مسلم وعدد من الزبائن في ميكتيلا ليتحول الى اعمال عنف ادت الى احراق احياء بكاملها ومساجد في هذه المدينة.

وعلى مدى ثلاثة ايام قامت مجموعات باعمال شغب في المدينة قبل ان تفرض فيها حالة الطوارئ ويستعيد الجيش السيطرة عليها السبت.

وحسب الامم المتحدة ونقلا عن تقديرات حكومية فان اكثر من 12 الف شخص نزحوا بسبب هذه الاحداث.

ونصحت الولايات المتحدة رعاياها بتجنب التوجه الى منطقة ماندالاي البورمية وبعض احياء رانغون بسبب اعمال العنف الطائفية الدامية التي وقعت خلال الايام الماضية.

تخلت عن المحادثات معها

غينيا: المعارضة تهدد الحكومة... بالشارع

كوناكري «وكالات» - تخلى زعماء المعارضة في غينيا عن محادثات مع الحكومة وهددوا باستئناف احتجاجات الشوارع متهمين معسكر الرئيس بعدم إحترام شروط حوار مزمع بشان الاستعدادات لانتخابات.

وفي وقت سابق من هذا الشهر قبل زعماء المعارضة المشاركة في محادثات مع الحكومة في اعقاب اسبوعين من احتجاجات متقطعة قتل فيها ثمانية اشخاص واصيب المئات في اكبر بلد منتج للبوكسيت في العالم.

وتتهم الخصوم السياسيون للرئيس الفا كوندي التظاهرات للاحتجاج على ما قالوا انها محاولته لتزوير الانتخابات التشريعية المقرر اجراؤها في 12 مايو.

وقال ابو بكر سيلا المتحدث باسم المعارضة «قررنا الانسحاب من طاولة التفاوض لأن الحكومة لم تحترم وعودها لنا».

وقال ان الحكومة اضافت جماعات سياسية لا يجب ان تكون طرفا في الحوار ووسيطا اضافيا وهو ما يفسد العملية.

ومضى قائلا ان المعارضة مستعدة للعودة الى طاولة التفاوض إذا احترمت السلطات شروط الحوار.

وكانت الحكومة قد وعدت ايضا بتعليق انشطة اللجنة الوطنية للانتخابات لحين انتهاء الحوار والافراج عن حوالي 90 من ناشطي المعارضة القي القبض عليهم بعد المظاهرات.

وقال الحسن كوندي وزير ادارة الاراضي انه قوجيء برد فعل المعارضة.

جانب من تجمع سابق للمعارضة

واضاف قائلا للاذاعة الغينية «الحكومة قدمت الكثير من التنازلات للمعارضة التي لم تقدم أي تنازل. هم الذين طلبوا الوسيط الدولي».

وقال سيلا ان المعارضة قد تدعو الى احتجاجات جديدة.

ومضى قائلا «مما يؤسف له فان هذا سيكون هو الحال إذا واصلت الحكومة عرقلة المحاولات لجعل العملية الانتخابية شفافة».

وتمثل الانتخابات التشريعية الخطوة الاخيرة في انتقال طال أجله الى الحكم المدني بعد انقلاب في اواخر 2008 أعقبه عامان دمويان ادار فيهما الجيش شؤون البلاد.

وأدى عدم اليقين السياسي الى تجميد استثمارات في قطاع التعدين بمليارات الدولارات والحق ضررا بالنمو في غينيا العام الماضي مع تسجيل اقتصاد البلاد المعتمد على التعدين نموا بلغ 3.9 في المئة بانخفاض نقطة مئوية كاملة عن التوقعات.

الأمم المتحدة تمهد لنشر قوات سلام في مالي

نيويورك - وكالات : تعتزم الأمم المتحدة نشر قوة حفظ سلام في مالي تضم 11 الفا ومئتي جندي دولي كحد اقصى، على أن تواكبها «قوة موازية» لمقاتلة المسلحين الإسلاميين.

وجاء في تقرير للأمين العام للمنظمة الدولية بان كي مون قدمه أمس الاول «بالنظر إلى مستوى التهديد وطبيعته، ثمة حاجة مؤكدة إلى قوة موازية تنشط في مالي إلى جانب بعثة الأمم المتحدة، بهدف تنفيذ عمليات كبيرة على صعيد القتال ومكافحة الإرهاب». ولفت التقرير إلى أن انتشار هذه «القوة الموازية ضروري لفترة معينة». واعتبرها «أحد خيارين محتملين سيبحثهما مجلس الأمن». لكن التقرير لم يتحدث صراحة عن القوات الفرنسية.

ويكمن الخيار الآخر في «تعزيز البعثة السياسية» للأمم المتحدة في مالي مع إبقاء المهمة الأمنية في عهدة القوة الأفريقية. وستتم مساعدة هذه القوة عبر جهود عسكرية ثنائية بحيث يكون دورها هجوميا يتركز على المجموعات المسلحة «المتطرفة».

وفي إطار خيار القبعات الزرق، سيتم نقل القسم الأكبر من القوات الأفريقية إلى بعثة للأمم المتحدة لإرساء الاستقرار تضم أيضا 1440 شرطيا، وستنتشر هذه البعثة في الشمال مع قاعدة لوجستية محتملة في غاو أو سيفاري.

وأوضح التقرير الذي رفع إلى أعضاء مجلس الأمن الـ15 أن عدد جنود الأمم المتحدة «سيكون كبيرا لضمان أمن المناطق الماهولة التي تعتبر مصدرا للخطر الأكبر، لكن نشر الجنود الدوليين ينبغي أن يسبقه تأمين للظروف السياسية والأمنية الضرورية، ويعود للأمانة العامة للأمم المتحدة أن تبت في هذا الأمر».

وبالنسبة إلى هذه «الظروف السياسة والأمنية»، أبدى بان كي مون تشاؤما كبيرا في تقريره، وقال في هذا السياق «حتى لو تمت استعادة السيادة الكاملة على أراضي مالي فإن أخطارا عديدة لا تزال ماثلة، مثل الهجمات الإرهابية وانتشار الأسلحة وتهريب المخدرات وأنشطة إجرامية أخرى».

ويلاحظ الأمين العام أنه «ينبغي دراسة المخاطر التي تهدد الجنود الدوليين بإمعان، فالعملية السياسية في مالي تشهد تأخيرا خطيرا، والظروف لم تنضج بعد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في أجواء هادئة». وتابع «مع انعدام المصالحة ثمة هامش محدود للنقاش السياسي البناء، والانتخابات قد تؤدي إلى تجدد عدم الاستقرار وصولا حتى إلى أعمال عنف».